

## دراسات

### تحولات الاقتصاد الإسرائيلي خلال عقد ١٩٨٥ - ١٩٩٤

حسين أبو النمل\*

#### مدخل

يغطي هذا النص، ضمن المساحة المتاحة، أبرز تطورات الاقتصاد الإسرائيلي خلال عقد ١٩٨٥ - ١٩٩٤ في ضوء بيانات رسمية متوفرة. ولضرورات أن يكون النص موجزاً وواضحاً وتقريرياً، لا بد من التعرض للمفاصل الرئيسية ذات الدلالة والتي يمكن القياس بناء عليها فقط. وإذ نشير إلى الطابع التقريري للنص فإنما ذلك بمعنى أن تُعطى أكبر مساحة منه للوقائع التي تعيننا، بدرجة كبيرة، من كلام كثير لأنها تتحدث عن نفسها بنفسها.

يفترض أن يكون هذا العنوان المهم، بعد هذا الزمن الذي مضى على إنشاء دولة إسرائيل، من الواضح بحيث لا يترك مجالاً لتباين كبير في الآراء بشأنه، ولا سيما أنه من طبيعة قابلة للقياس، وبالتالي أقل إثارة للاختلاف. ولعل الجانب التقريري في هذا النص يساهم لاحقاً في توفير العناصر الضرورية للتقويم والتفسير والتوقع، وبحيث يبني على الشيء مقتضاه.

في مطلق الأحوال، وأياً يكن منحى البحث. فإن نقطة البدء، إن في قراءة ما حدث أو في استشراف المستقبل، هي في التعرف بدقة إلى الحصيلة الإجمالية التي انتهت إليها الاقتصاد الإسرائيلي إليها راهناً، ونجد فيها أثر كل شيء، من سياسة اقتصادية وموارد ومستوى أداء... إلخ. من ناحية، ونجد فيها من ناحية أخرى احتمالات المستقبل المنظور التي تقع على ملامحها الأساسية في الحصيلة الإجمالية/الواقع القائم راهناً.

تنبع أهمية البعد التقريري في النص، وتتحدد مكانة هذا البعد، من بُعد آخر هو وظيفته في التأسيس لمناقشة عنوان أكثر اتساعاً وأهمية: اقتصاد إسرائيل السياسي في هذه المرحلة السياسية الدقيقة جداً. وبهذا المعنى، فإن هذا النص، بمقدار ما هو وحدة قائمة بذاتها مهمتها قول الفكرة المطلوبة منها بالكامل، فإنه تأسيس لبحث في موضوع آخر، ربما أكثر أهمية، هو اقتصاد إسرائيل السياسي.

\* كاتب فلسطيني.

من نافل القول أن الإمكان الوحيد لتغطية الموضوع هو في تناول مفاصله الرئيسية، أي العناصر التي تقوم البنية عليها وتعبّر عنها. وفي هذا السياق، لا بد من إيلاء أهمية للموارد البشرية والعلمية، ولتطور الناتج المحلي ومستوى الاستثمار ودرجة التشغيل ومعدل الإنتاجية... إلخ. هذا فضلاً عن أثر ما تقدم في أهم القطاعات، أي الصناعة، العمود الفقري للاقتصاد الإسرائيلي.

أمّا حدود تناول هذه العناوين، فلا بد من أن تبقى في نطاق المظهر الرئيسي والمعبر، أو ما أطلقنا عليه الحصيلة الإجمالية، إن على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، وبما تعنيه من تضافر نتائج فرعية متكاملة أحياناً ومتناقضة أحياناً أخرى، بالسلب أو بالإيجاب، بحيث كانت حصيلتها على هذا الشكل أو ذاك. وننطلق فيما تقدم من المنهج الصحيح في البحث ومقتضياته، وتحديداً لناحية وحدة المنطق الداخلي لأية بنية اجتماعية، صغرت أم كبرت، إن في علاقتها بذاتها أو في صلتها بما عداها.

إن الفرضية الأساسية التي يقوم هذا النص عليها هي حدوث تحولات كمية ونوعية إجمالية، كانت حصيلة تضافر تحولات شهدتها مختلف عناصر الإنتاج في إسرائيل، من عمل وعلم ورؤوس أموال، وأصابت على نحو إيجابي مختلف قطاعات الإنتاج التي نمت من ضمن نسق واحد ومتسارع تبعاً لتقدم الفترات، ويمكن اعتبار هذا النسق استكمالاً للمسار الذي عرفه الاقتصاد الإسرائيلي في كامل حقبة ما قبل سنة ١٩٨٥.

### الموارد البشرية

في سنة ١٩٩٤ بلغ عدد سكان إسرائيل ٥.٤٧١.٥٠٠ نسمة، أي ١٢٨.٢٪ من العدد الذي كان عليه سنة ١٩٨٥ (٤.٢٦٦.٢٠٠ نسمة). أمّا عدد اليهود، فقد ارتفع من ٣.٥١٧.٢٠٠ نسمة سنة ١٩٨٥ إلى ٤.٤٤١.١٠٠ نسمة سنة ١٩٩٤، أي بزيادة تبلغ ٢٦.٢٪. وحقق العرب زيادة تبلغ ٣٧.٥٪؛ إذ ارتفع عددهم من ٧٤٩.٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٥ إلى ١.٠٣٠.٤٠٠ نسمة سنة ١٩٩٤.<sup>(١)</sup> وبلغت نسبة اليهود في إسرائيل ٣٤٪ من يهود العالم سنة ١٩٩٤،<sup>(٢)</sup> في مقابل ٢٧٪ سنة ١٩٨٥،<sup>(٣)</sup> أي بزيادة تبلغ ٢٥.٩٪.

### أ) قوة العمل: رفع نسبة التشغيل

في سنة ١٩٩٤ بلغت قوة العمل ١٤٠.٣٪ مما كانت عليه سنة ١٩٨٥، إذ ارتفعت

(١) المكتب المركزي للإحصاء، "الكتاب السنوي للإحصاءات الإسرائيلية" (القدس، ١٩٩٥)، ص ٤٣. سيشار إلى هذا المصدر لاحقاً بـ "إحصاءات...". النسب مستخرجة.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٣) "إحصاءات... ١٩٨٦"، ص ٢٩. نسبة الزيادة مستخرجة.

من ١.٤٤٦.٠٠٠ عامل سنة ١٩٨٥ إلى ٢.٠٢٩.٦٠٠ عامل سنة ١٩٩٤.<sup>(٤)</sup> على ذلك، أصبح هناك ٣٧ معيلاً لكل مئة فرد سنة ١٩٩٤ في مقابل ٣٣.٨ معيلاً لكل مئة فرد سنة ١٩٨٥.<sup>(٥)</sup> ويعود ذلك إلى عدة أسباب، نجد تلخيصاً لها في نمو قوة العمل بنسبة أعلى من نسبة نمو السكان خلال فترة البحث، والتي كانت ٤٠.٣٪ لقوة العمل في مقابل ٢٨.٢٪ بالنسبة إلى إجمالي السكان.

يدل توزيع قوة العمل على أن عدد الذكور فيها بلغ ١.١٦٢.٠٠٠ ذكر سنة ١٩٩٤، أي بزيادة ١٣٠.١٪ عما كان عددهم عليه سنة ١٩٨٥ (٨٩٢.٥٠٠). أما الإناث، فارتفع عددهن من ٥٥٣.٥٠٠ (سنة ١٩٨٥) إلى ٨٦٧.٧٠٠ (سنة ١٩٩٤)، أي بزيادة ٥٦.٧٪.<sup>(٦)</sup> ونجم عما تقدم إعادة توزيع حصص كل من الذكور والإناث في قوة العمل الإسرائيلية خلال عقد ١٩٨٥ - ١٩٩٤.

كان توزيع قوة العمل على أساس ذكور وإناث سنة ١٩٨٥ بواقع ٣٨.٢٧٪ إناثاً و٦١.٧٢٪ ذكوراً، وصار سنة ١٩٩٤ على الشكل التالي: ٤٢.٧٥٪ إناثاً و٥٧.٢٥٪ ذكوراً. وبكلمة محددة، كان هنالك، في سنة ١٩٨٥، ٦٢ أنثى في مقابل كل ١٠٠ ذكر، وارتفع العدد سنة ١٩٩٤ إلى نحو ٧٥ أنثى، أي بزيادة ٢٠٪.<sup>(٧)</sup> وفيما يلي إيجاز لما تقدم:

(أ) نمو السكان (إجمالي): ٢٨.٢٪

(ب) نمو السكان (يهود): ٢٦.٢٪

(ج) نمو السكان (عرب): ٣٧.٥٪

(د) نمو قوة العمل (إجمالي): ٤٠.٣٪

(هـ) نمو قوة العمل (ذكور): ٣٠.١٪

(و) نمو قوة العمل (إناث): ٥٦.٧٪

يتفرع من المعطيات المذكورة أعلاه أكثر من مجال للبحث. كما أن مساحة الدلالات واسعة ومتعددة على غير مستوى سياسي واجتماعي وسكاني وحضاري واقتصادي، نتابع من بينها، وبصورة حصرية، البعد الاقتصادي.

يمكن القول في نهاية هذه النقطة إن النمو في قوة العمل يعود أساساً إلى عاملين: الأول هو ما يمكن تسميته العامل الطبيعي، أي النمو في عدد السكان (صافي النمو الطبيعي + صافي الهجرة). أما العامل الآخر فهو اجتماعي، ويرجع إلى تطور نسبة

(٤) "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٤.

(٥) المتوسط مستخرج في ضوء الحاشية رقم ١ بالنسبة إلى السكان، والحاشية رقم ٤ بالنسبة إلى قوة العمل.

(٦) "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٦. النسب مستخرجة.

(٧) النسب والمتوسطات كافة مستخرجة في ضوء بيانات الحاشية رقم ٦.

التشغيل، وتحديدًا رفع نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل، والتي تتسارع حركتها لتقترب من نسبة مساهمة الذكور الذين ارتفعت نسبة التشغيل بين صفوفهم أيضاً. نظراً إلى الاختلاف النوعي في دلالات كل من العاملين في رفع نسبة التشغيل، نشير إلى أن مسؤولية الزيادة المحققة في قوة العمل الإسرائيلية في فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ تتوزع كالتالي: ٧٠٪ ساهمت بها الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وتعود النسبة الباقية، أي ٣٠٪، إلى التطور الاجتماعي وما أفضى إليه من رفع نسبة التشغيل سنة ١٩٩٤، قياساً بما كانت عليه سنة ١٩٨٥.

لعل ترجمة النسب هذه إلى أرقام تعطي فكرة أدق؛ وهنا نشير إلى أن الزيادة في قوة العمل خلال فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ بلغت ٥٨٣.٦٠٠ شخص جديد. ولو كان مستوى التشغيل في نهاية الفترة على ما كان عليه في بدايتها، لكانت قوة العمل سنة ١٩٩٤ قد بلغت ٤٠٨.٠٠٠ شخص فقط، أي بنقصان يبلغ ١٧٥.٦٠٠ شخص، زادت بهم قوة العمل بفعل العوامل الاجتماعية. وتبلغ هذه الزيادة الناتجة من تفعيل الطاقات الكامنة ٨.٦٪ من إجمالي قوة العمل سنة ١٩٩٤.<sup>(٨)</sup>

### (ب) التأهيل العلمي

خلال فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ هبطت نسبة الأمية بين إجمالي السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً أو أكثر من ٦.٢٪ سنة ١٩٨٥ إلى ٤.٥٪ سنة ١٩٩٤ (٢٧.٥٪ نقصان). وارتفعت نسبة الذين حصلوا على ١٣ سنة دراسية أو أكثر من ٢٢.١٪ إلى ٣٠.٦٪ (زيادة). أما الذين حصلوا على ١٦ سنة دراسية أو أكثر، فارتفعت نسبتهم من ٩.١٪ إلى ١٣٪ (٤٣٪ زيادة). وهبطت نسبة الذين حصلوا على أقل من خمس سنوات دراسية من ٩.٩٪ إلى ٧.٦٪ (٣٣٪ نقصان).<sup>(٩)</sup>

وخلال الفترة نفسها، ارتفع عدد أفراد الطاقم التدريسي والبحثي في الجامعات من ٧٨٧١ فرداً إلى ٩٠٤٩ فرداً (١٥٪ زيادة)، وارتفع بين هؤلاء عدد حملة درجة أستاذ من ٩٣٤ أستاذاً إلى ١٣٦٤ أستاذاً (٤٦٪ زيادة). ومن ناحية أخرى، هبط عدد أفراد الطاقم الإداري من ٦٥٠٣ أشخاص إلى ٥٨٩٠ شخصاً (١٠٪ نقصان).<sup>(١٠)</sup> أما عدد طلبة الجامعات، فقد ارتفع من ٦١.١٠٠ إلى ٩٦.٦٠٠ (٥٨٪ زيادة). وعلى ذلك، نكون أمام طاقم تدريسي وبحثي يساوي عدد أفراد عشر عدد الطلبة تقريباً.<sup>(١١)</sup>

ارتفع عدد براءات الاختراع المنتجة في إسرائيل من ٧٩٠ براءة اختراع سنة

(٨) الأرقام والنسب مستخرجة في ضوء معطيات الحاشية رقم ٤ والحاشية رقم ١.

(٩) "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٨. نسب الهبوط والزيادة مستخرجة.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٨٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٧٠. النسب والمتوسطات مستخرجة.

١٩٨٥ إلى ١٢٦١ براءة اختراع سنة ١٩٩٤ (٥٩.٦٪ زيادة). أما براءات الاختراع المستوردة، فبقيت على حالها تقريباً وعند سقف ٢٧٠٠ براءة اختراع لكل من السنتين المذكورتين.<sup>(١٢)</sup> وازداد عدد المتفرغين للأبحاث والتطوير في الصناعة من ٧٠٧١ شخصاً سنة ١٩٨٥ إلى ١٠.٦٩٦ شخصاً سنة ١٩٩٣ - لم تتوفر معطيات سنة ١٩٩٤ - (٧٧٪ زيادة).

وكانت أعلى حصة من الباحثين دائماً من نصيب صناعة الإلكترونيات؛ إذ بلغت ٦٠٥٨ شخصاً (سنة ١٩٨٥) و٤٢٤٢ شخصاً (سنة ١٩٩٣؛ إذ لم تتوفر معطيات سنة ١٩٩٤)، وهو ما يزيد عن نصف عدد الباحثين في المجال الصناعي، سواء في بداية الفترة أو في نهايتها.<sup>(١٣)</sup> وسنلاحظ لاحقاً أثر الاهتمام الذي أولي لهذه الصناعة والنتائج الناجمة عن ذلك.

### الموارد المالية

#### المتاحة واستخداماتها

ارتفع حجم الموارد المتاحة والمستخدم، وبالأسعار الثابتة، من ١٢١.٧ مليار شيكل سنة ١٩٨٥ إلى ٢٠٨.٥ مليارات شيكل سنة ١٩٩٤ (٧١٪ زيادة). وأُتيحت الموارد من خلال: (١) الناتج المحلي، الذي ارتفع من ٨٥.٤ مليار شيكل إلى ١٣١.٨ مليار شيكل (٥٤٪ زيادة)؛ (٢) الواردات، وقد ارتفعت من ٣٦.٨ مليار شيكل إلى ٦٧.٧ مليار شيكل (١٠٨٪ زيادة). ويؤشر ما تقدم إلى تزايد اعتماد إسرائيل على رصيد الاستيراد لتوفير الموارد.

وقد استخدمت الموارد في المجالات التالية: (١) الاستهلاك الحكومي العام، وكانت حصته ٢٥.٦٪ سنة ١٩٨٥ فهبطت إلى ١٦.٦٪ سنة ١٩٩٤؛ (٢) الاستهلاك الخاص، وقد ارتفعت حصته من ٣٧.٨٪ إلى ٤٢٪؛ (٣) التكوين الرأسمالي، وقد ارتفعت حصته من ١٢.٣٪ إلى ١٧.٣٪؛ (٤) الصادرات من السلع والخدمات، وقد هبطت حصتها من ٢٤٪ إلى ٢٣.٩٪.

على ذلك، نكون أمام تبدل يصل إلى نحو ٩ درجات مئوية بالهبوط والزيادة. وقد توزعت درجات الهبوط بواقع ٩ درجات في حصة الإنفاق العام و٠.١ درجة في حصة الصادرات؛ وذهبت الزيادة بواقع ٤.١ درجات للاستهلاك الخاص و٥ درجات للتكوين الرأسمالي. ويحتاج هذا التبدل إلى عناية خاصة عند القراءة وملاحظة النتائج، وخصوصاً على ارتفاع مستوى المعيشة والطاقة الإنتاجية في آن واحد.

أما الناتج المحلي الإجمالي فقد ازداد من ٨٥.٤ مليار شيكل سنة ١٩٨٥ إلى

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧٠٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٠١.

١٣١.٨ مليار شيكل سنة ١٩٩٤، أي بنسبة ٥٤٪ تقريباً، وبالتالي بمتوسط نمو يتراوح بين ٥٪ و ٦٪ سنوياً. ووفقاً لسعر صرف الشيكل إزاء الدولار حينذاك، يكون ناتج إسرائيل المحلي سنة ١٩٩٤ قد بلغ نحو ٧٤ مليار دولار. وهذا الرقم يختلف عن الرقم الذي تحدث بيرس عنه في معرض مفاخرته خلال قمة عمّان الاقتصادية (٩٠ مليار دولار تقريباً)، لكنه يؤكد منحاه العام الإيجابي.<sup>(١٤)</sup>

### رفع معدل الإنتاجية

تحتاج نسبة النمو التي حققها الناتج المحلي إلى تفسير، فضلاً عن أهمية استجلاء دلالاتها. ونستعيد هنا ثلاث نسب متفاوتة تفاوتاً واضحاً، أدناها نسبة نمو الموارد البشرية، إذ زادت خلال فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ ب ٢٨.٢٪، وتليها قوة العمل التي زادت خلال الفترة نفسها ب ٤٠.٣٪. وكانت النسبة الثالثة، وهي الأعلى، من نصيب الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P.)، الذي زاد سنة ١٩٩٤ ب ٥٤.٣٪ عما كان عليه سنة ١٩٨٥.

لعل من البديهي القول، بصورة افتراضية، إن أدنى نسبة نمو اقتصادي كان يجب أن تكون ٢٨.٢٪، أي مساوية لنسبة النمو في عدد السكان، وهو ما يعني ثبات الوضع بما يفترض نظرياً أن يكون معدل الإنتاجية سنة ١٩٩٤ على ما كان عليه سنة ١٩٨٥ لو أن معدل النمو الاقتصادي كان مساوياً لمعدل النمو السكاني. لكن النسبة المحققة كانت ٥٤.٣٪، وهي، بدهشة أيضاً، النسبة الأعلى وقد تحققت؛ فأى تفسير للتفاوت الإيجابي المشار إليه، وما هي دلالاته؟

نجد إجابة عن ذلك في استعادة نسبة النمو المحققة، وبالغلة ٥٤.٣٪، والبحث في

(١٤) جميع البيانات الرقمية الواردة ابتداء من الحاشية رقم ١٣ فصاعداً هي من المصدر نفسه،

ص ٢٠٢ - ٢٠٥، أسعار سنة ١٩٩٠. نسب توزيع الموارد المتاحة/المستخدمة مستخرجة.

- بلغ الناتج المحلي وفقاً للمصدر نفسه، ص ٢٠٢، وبالأسعار الجارية، ٢٢٣ مليار شيكل.  
- وفقاً للمصدر نفسه، ص ٢٩٦، كان متوسط سعر صرف الدولار ٣.٠٠٨ شيكلات، وبناء على هذا، استخرج الناتج المحلي بالدولار.

- يختلف الرقم، هبوطاً، لو احتسب على أساس أسعار سنة ١٩٩٠، إن لناحية الناتج المحلي مقوماً بالشيكل أو لناحية سعر صرف الشيكل إزاء الدولار، وبفارق يبلغ نحو عشرة مليارات دولار.

- يقدر الباحث أن كلام بيرس، في ضوء المعطيات الإسرائيلية الرسمية، يحتمل مبالغة تصل إلى عشرة مليارات دولار تقريباً، وذلك ربطاً بأن حديثه كان يدور عن سنة ١٩٩٥، وأن إسرائيل حققت في تلك السنة، في أفضل الحالات، معدل نمو يبلغ نحو ٧.٥٪ زيادة عن السنة التي سبقت، إذ كان الناتج المحلي يساوي ٧٤ مليار دولار.

يرجى ألا يقول الحديث عن مبالغة بيرس أكثر مما يحتمل، وخصوصاً أن ثمة إمكاناً لصوابيته لناحية أنه يقصد الناتج القومي الإجمالي (G.N.P.)، الذي يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P.)، كما هو معروف، بصافي التدفقات النقدية من الخارج، والمقدرة بعشرة مليارات دولار سنوياً، علماً بأن العبرة هي في الناتج المحلي.

أسباب تحققها. كان السبب الأول، بدهاة، النمو الطبيعي في عدد السكان الذي بلغ، بصرف النظر عن مرد ذلك، ٢٨.٢ درجة مئوية. ويبقى لدينا ٢٦.١ درجة مئوية تبحث عن تفسير نجده جزئياً في ارتفاع نسبة التشغيل، أي مستوى مساهمة السكان في قوة العمل التي ازدادت خلال فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ بنسبة ٤٠.٣٪.

لو استبعدنا من نسبة نمو قوة العمل البالغة ٤٠.٣٪ تلك الحصة التي ساهم تزايد السكان بها، والبالغة ٢٨.٢٪، لأمكن القول إن ما بقي، أي ١٢.١٪، يعود إلى رفع نسبة التشغيل. لكن نسبة النمو التي حققها الناتج المحلي بلغت ٥٤.٣٪، فأى تفسير للفجوة الباقية والبالغة ١٤٪ - بعد حذف كل من نصيب مساهمة النمو في عدد السكان (٢٨.٢٪) ونصيب رفع نسبة التشغيل (١٢.١٪) - من نسبة النمو المحققة، والبالغة ٥٤.٣٪؟

إن سبب الفجوة/القفرة مدار الحديث يعود إلى كل من قوة العمل الأساسية وقوة العمل المضافة على السواء. وعلى ذلك، يمكن القول إن توزيع نسبة النمو المحققة، والبالغة ٥٤.٣٪، هو على الشكل التالي: (أ) ٢٨.٢٪ مساهمة النمو الطبيعي في عدد السكان، واستطراداً قوة العمل؛ (ب) ١٢.١٪، وتعود إلى رفع نسبة التشغيل، أي تفعيل/رفع نسبة قوة العمل من بين إجمالي السكان سنة ١٩٩٤ عما كانت عليه سنة ١٩٨٥؛ (ج) ١٤٪، وهي مقدار رفع إنتاجية العمل بفعل ما استجد بين سنتي ١٩٨٥ و١٩٩٤ من كثافة استخدام للعلم أو للترسمل.

خلاصة القول، لقد حققت إسرائيل على مدى فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ نمواً يعود إلى ثلاثة أسباب: الأول طبيعي، أي النمو الطبيعي في عدد السكان، واستطراداً نمو الاقتصاد؛ الثاني اجتماعي، ويعود إلى تبدل/تطور قيم المجتمع وبنيته، وهو ما رفع نسبة العاملين بين صفوفه، وتحديداً النساء؛ الثالث علمي ترسلمي، وقد أدى إلى رفع إنتاجية قوة العمل.

وإذا اعتُبر أن نسبة النمو المحققة تساوي ١٠٠٪، فإن توزيعها على الأسباب/العوامل الثلاثة، وفي ضوء البيانات الآنفة الذكر، هو كالتالي: (أ) العامل الطبيعي ٥١.٩٣٪؛ (ب) العامل الاجتماعي ٢٢.٢٨٪؛ (ج) العامل العلمي الترسملي ٢٥.٧٨٪. ولعل من المفيد تذكُّر أن رقم الأساس هو الناتج المحلي سنة ١٩٩٤، البالغ في الحد الأدنى نحو ٧٤ مليار دولار، منها ٢٦ مليار دولار هي قيمة إجمالي الزيادة المحققة خلال ١٩٨٥ - ١٩٩٤، والتي كانت مساهمة العوامل الثلاثة في تحقيقها كما يلي:

(أ) عامل النمو الطبيعي ممثلاً بارتفاع عدد السكان: ١٣.٥ مليار دولار؛ (ب) العامل العلمي الترسملي، أي رفع الإنتاجية: ٦.٧ مليارات دولار؛ (ج) عامل رفع نسبة

التشغيل: ٥.٨ مليارات دولار. وإذا جاز توزيع التطور/ الزيادة على مستويين: كمي، أي عامل النمو الطبيعي، ونوعي، أي رفع درجة التشغيل ودرجة الإنتاجية، يمكن القول إن مساهمة كل من المستويين الكمي والنوعي تكاد تكون متساوية، وتبلغ نحو ١٣ مليار دولار لكل واحد منهما. وهكذا، يكون العلم والترسمل قد ضاعفا الطاقة الطبيعية للاقتصاد الإسرائيلي.<sup>(١٥)</sup>

### التكوين الرأسمالي في الاقتصاد الإسرائيلي

عرضنا في الصفحات السابقة لمعدلات النمو العالية التي حققها الاقتصاد الإسرائيلي، وأشرنا في هذا السياق إلى مساهمة كل من العاملين الكمي والنوعي. وإذا كنا عرضنا لتطور حجم الموارد البشرية، عبر تناولنا تطور عدد السكان وتطور نسبة قوة العمل بينهم، فإننا أجبنا جزئياً عن الجانب النوعي أيضاً، معبراً عن ذلك بتطور الموارد العلمية، ورفع نسبة التشغيل وبالتالي رفع نسبة إنتاجية العمل. وتعود الأخيرة أيضاً، كما هو معروف، إلى رفع درجة التوظيف الرأسمالي الذي نجد تعبيراً عنه فيما يخص من الموارد المتاحة للتكوين الرأسمالي.

نشير بداية إلى أن نسبة/ حصة التكوين الرأسمالي من الموارد المتاحة/ المستخدمة خلال سنة ١٩٩٤، وباللغة ١٧.٣٪ من الموارد المستخدمة تلك السنة، لم تكن نسبة نافرة/ استثنائية أكثر مما يجب. لذا، فإننا سنقدم صورة لحصة هذا البند من الموارد المتاحة على مدار العقد المنصرم، والتي كانت كالتالي:

١٩٨٥: ١٢.٣٪؛ ١٩٨٦: ١٢.٥٪؛ ١٩٨٧: ١١.٨٪؛ ١٩٨٨: ١١.٩٪؛ ١٩٨٩: ١١.٨٪؛ ١٩٩٠: ١٣.٨٪؛ ١٩٩١: ١٧.٨٪؛ ١٩٩٢: ١٧.٥٪؛ ١٩٩٣: ١٧٪؛ ١٩٩٤: ١٧.٣٪. ولو قسمنا فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ إلى نصفين للاحظنا أن متوسط النسبة خلال النصف الأخير كان ١٧٪ تقريباً في مقابل نحو ١٢٪ خلال النصف الأول، أي بزيادة تبلغ ٣٨٪ تقريباً.<sup>(١٦)</sup>

لعل من المفيد تذكير القارئ بأن النسب محل الحديث منسوبة إلى رقم أساس عال جداً، هو عبارة عن إجمالي الموارد المتاحة/ المستخدمة التي بلغت سنة ١٩٩٤، مثلاً،

(١٥) نستخدم لفظة "الطبيعي" الواردة في الفقرة المشار إليها بمعنيين مختلفين، بحسب موقعها في الجملة والسياق الذي وردت فيه. إننا، في حال الحديث عن السكان، نقصد النمو العددي حصراً. أما القول بالطاقة الطبيعية للاقتصاد الإسرائيلي واختلافها سنة ١٩٩٤ عنها سنة ١٩٨٥، فإننا نقصد به الوضع الطبيعي الذي كان سائداً سنة ١٩٨٥، بما في ذلك مستوى الرسملة واستخدام العلم ودرجة التشغيل.

(١٦) النسب مستخرجة في ضوء المعطيات الرقمية، أي إجمالي الموارد المستخدمة وتفصيلاتها، أي أوجه الاستخدام، كما وردت في "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢.



١١٧ مليار دولار تقريباً. وبناء عليه، فإن قيمة نسبة الـ ١٧.٣٪ المشار إليها تبلغ نحو ٢٠.٥ مليار دولار.<sup>(١٧)</sup> وهذه الحصة المخصصة للتكوين الرأسمالي تزيد قرابة ٧.٨ مليارات دولار عما لو جرى تخصيص النسبة نفسها التي كانت قائمة في النصف الأول من فترة البحث. ونحن نتوقع لما تقدم نتيجة في غير مستوى إنتاجي وإسكاني، منه ما عرض ومنه ما سنتناوله لاحقاً.

### توزيع التكوين الرأسمالي

يتوزع التكوين الرأسمالي، كما هو معروف، على ثلاثة بنود هي: (أ) التبدل في المخزون السلعي؛ (ب) المباني والإنشاءات؛ (ج) الآلات والمعدات. وقد كانت حصة المخزون السلعي ١.٥٪ سنة ١٩٨٥، و٣.٩٨٪ سنة ١٩٩٤. وكانت حصة المباني والإنشاءات ٤٨٪ سنة ١٩٨٥، و٤٨٪ سنة ١٩٩٤. أما الآلات والمعدات، فقد انخفضت حصتها من ٥٠.٤٪ سنة ١٩٨٥ إلى ٤٨٪ سنة ١٩٩٤.<sup>(١٨)</sup>

نظراً إلى تداخل قطاع الإنشاءات وتوزعه على أكثر من غرض، من المفيد عرض حصة الشقق لأغراض سكنية التي كانت تمثل ٣١.٧٪ و٢٥.٥٪ من التكوين الرأسمالي الثابت (إجمالي التكوين الرأسمالي ناقصاً التبدل في المخزون السلعي) لسنتي ١٩٨٥ و١٩٩٤ على التوالي. وما بقي، أي ٦٩.٧٪ و٧٤.٥٪ من التكوين الرأسمالي، ذهب إلى الآلات والإنشاءات في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية.<sup>(١٩)</sup>

من بين مختلف القطاعات، كانت حصة الصناعة الحصة الأكبر، إن في سنة ١٩٨٥ أو في سنة ١٩٩٤. فمعطيات سنة ١٩٩٤ تشير إلى أن حصة الصناعة كانت ٢٢٪ من إجمالي التكوين الرأسمالي في تلك السنة،<sup>(٢٠)</sup> وهي نسبة تكاد تكون مساوية لما كانت عليه سنة ١٩٨٥.<sup>(٢١)</sup> وذهب أكثر من ثلاثة أرباع التكوين الرأسمالي في الصناعة إلى الاستثمار في المعدات والآلات. وقد تفاوتت النسبة بين سنة وأخرى، لكن من ضمن نسق يؤكد الاتجاه العام.

وحظيت الكهرباء، ولغير اعتبار، بتركيز استثنائي نجد تعبيراً إجمالياً عنه في

(١٧) يرجى ألا يقع القارئ في التباس بين قيمة "إجمالي الموارد المتاحة/المستخدمة" وقيمة "الناتج المحلي".

– جرى استخراج قيمة الناتج المحلي بالدولار وفقاً للبيانات/الأسس الواردة في الحاشية رقم ١٤.

(١٨) النسب مستخرجة في ضوء البيانات الإجمالية والتفصيلية كما وردت في: "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢ بالنسبة إلى سنة ١٩٨٥، وص ٢١٣ بالنسبة إلى سنة ١٩٩٤.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

إنتاج الكهرباء واستهلاكها؛ إذ ارتفع الإنتاج من ١٥ مليار كيلواط سنة ١٩٨٥<sup>(٢٢)</sup> إلى ٢٨.٣ مليار كيلواط سنة ١٩٩٤<sup>(٢٣)</sup>. وعلى ذلك، يكون هذا القطاع قد حقق خلال فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ زيادة تبلغ ٨٨.٧٪، نعم ٨٨.٧٪، و"غمرت" الزيادة أوجه الاستهلاك كافة<sup>(٢٤)</sup>.

### النتائج المحلي

على قاعدة أن الناتج المحلي سنة ١٩٩٤ بلغ ١٥٤٪ مما كان عليه سنة ١٩٨٥، وأن غير سبب كمي ونوعي ساهم في ذلك، وخصوصاً رفع درجة التشغيل ونسبة الإنتاجية، نشير إلى أن الناتج المحلي خلال فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ شهد تحولاً يُعتبر استكمالاً للتحويلات الداخلية التي شهدتها خلال العقود التي سبقت تلك الفترة، لناحية تبدل أوزان مكوناته كما ونوعاً.

نشير في هذا السياق، وعلى سبيل المثال لا الحصر، إلى هبوط الوزن النسبي للزراعة في الناتج المحلي إلى ٢.٤٪ سنة ١٩٩٤ في مقابل ٣.٣٪ سنة ١٩٩٠<sup>(٢٥)</sup>، و ٥.١٪ سنة ١٩٨٥ و ٦.٢٪ سنة ١٩٨٠<sup>(٢٦)</sup>. بكلمة أخرى، لم يبلغ الوزن النسبي لقطاع الزراعة سنة ١٩٩٤ إلا ٤٧٪ و ٣٨٪ على التوالي من الوزن الذي كان له سنتي ١٩٨٥ و ١٩٨٠ على التوالي. ويصح ما تقدم، وإن بدرجة أقل، على التطور الذي لحق بقطاع الصناعة.

نذكر في هذا المجال بأن الإنتاج الزراعي بالقيم الثابتة كان سنة ١٩٩٤ يساوي نحو ١٢١٪ مما كان عليه في بداية فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤، وهو ما يعني أن الإنتاج الزراعي، وعلى الرغم من تحقيقه نمواً يبلغ ٢١٪، لم يحتفظ إلا ب ٤٧٪ من الوزن النسبي الذي كان له في الناتج المحلي عند بداية الفترة، أي سنة ١٩٨٥. وتنطبق القاعدة ذاتها على قطاع الصناعة، سواء لناحية ارتفاع معدل النمو أو لناحية تراجع الوزن النسبي، وإن بدرجة أقل. وسنعرض لهذه النقطة في حينه.

يؤكد ما تقدم، بين ما يؤكد، أن المسار الذي بدأ مع العقود السابقة، استمر مع العقد الأخير (١٩٨٥ - ١٩٩٤). وهو مسار يؤشر إلى أن جميع القطاعات الاقتصادية حققت نمواً، لكن وتيرة نمو بعضها كانت أكثر تسارعاً من وتيرة نمو سواه، وهذا شأن

(٢٢) "إحصاءات... ١٩٨٦"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٣.

(٢٣) "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٩.

(٢٤) البيانات المذكورة هي المتعلقة بالإنتاج لا بالاستهلاك، إذ كان يوجد دائماً فارق، لمصلحة المنتج طبعاً، تبلغ نسبته نحو ١٠٪ أو أكثر. ويجدر لفت النظر إلى أن الـ ١٠٪ هذه كانت تساوي سنة ١٩٩٤، مثلاً، نحو مليارين ونصف مليار كيلواط.

(٢٥) "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦. الوزن النسبي مستخرج.

(٢٦) "إحصاءات... ١٩٨٦"، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠. الوزن النسبي مستخرج.

نجد تأكيداً له من خلال مراقبة مختلف المجالات وما لحق بها من تطور. في سنة ١٩٨٥، كان نصيب الصناعة ٢٣.٤٪ من الناتج المحلي،<sup>(٢٧)</sup> وهبط إلى ١٩٪ سنة ١٩٩٤،<sup>(٢٨)</sup> أي نحو ٨١٪ فقط من الوزن النسبي الذي كان لها في بداية الفترة. وجدير بالذكر أن الإنتاج الصناعي نما فعلاً خلال فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ بـ ٤٥٪؛ وهذا يعني أنه على الرغم من أن الصناعة نمت بالنسبة المذكورة، فإنها لم تتمكن من الاحتفاظ إلا بـ ٨١٪ من الوزن النسبي الذي كان لها من الناتج المحلي سنة ١٩٨٥.

### أثر السياسة في توجيه الموارد

إن قليلاً من التدقيق والبحث في القطاعات التي ازداد نصيبها على حساب ما عداها يظهر لنا التركيز الذي حظيت به قطاعات البناء والكهرباء والمياه، التي لم تساهم سنة ١٩٨٥ إلا بنسبة ٦٪ من الناتج المحلي، وارتفعت إلى ٨.٢٪ سنة ١٩٩٠ و١٠٪ سنة ١٩٩٢، وهي أعلى نسبة وصلتها، ثم عادت إلى ٩.٥٪ سنة ١٩٩٤.<sup>(٢٩)</sup> ويظهر ما تقدم، فيما يظهر، أثر الهجرة والحاجة إلى البناء وخلافه، سواء لأغراض السكن أو لأغراض البنية التحتية، في التركيز الذي أعطي للقطاعات الثلاثة التي نتناولها هنا.

وبناء عليه، يمكن القول - وهذا ما تؤكد المعطيات الرقمية - إن الفترة محل البحث، وخصوصاً نصفها الأخير، عرفت توجيهاً واضحاً للموارد نحو هذا القطاع، وذلك ربطاً بعنوان هجرة اليهود السوفيات التي كانت تحدياً كبيراً تعيّن على إسرائيل أن تواجهه، وقد نجحت في مواجهته بدليل النتائج المحققة، وتحديداً في ما يتعلق باستيعاب هؤلاء المهاجرين وإسكانهم.

يمكن الاستدلال على نجاح استيعاب المهاجرين اليهود السوفيات ودمجهم في العملية الإنتاجية بالنمو الذي شهده الناتج المحلي، وقد تناولنا ذلك آنفاً. كما أن إسرائيل نجحت في تحقيق هدفها الإسكاني المذكور سابقاً، إن لم نقل أكثر من ذلك؛ والدليل هو أن الوضع الإسكاني سنة ١٩٩٤ كان أفضل مما كان عليه سنة ١٩٨٥، على الرغم من ثقل الأعباء التي نجد تلخيصاً لها في ارتفاع عدد السكان، إن بفعل الهجرة أو بفعل التزايد الطبيعي، بنسبة ٢٨.٢٪ خلال فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤.

إن معيارنا في الحكم هذا هو مقدار الكثافة السكانية في الغرفة الواحدة؛ إذ إن

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦.

(٢٩) "إحصاءات... ١٩٨٦"، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠ بالنسبة إلى سنة ١٩٨٥.

- "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦ بالنسبة إلى سنة ١٩٩٥.

هبوط هذه الكثافة دليل لا يخطئ على تحسّن وضع الإسكان، والعكس صحيح. وهنا سنولي أهمية خاصة للأسر اليهودية التي تقيم بمعدل شخص واحد أو أقل في الغرفة الواحدة.

في سنة ١٩٨٥، بلغ عدد الأسر اليهودية ٩٨٧.٧٠٠ أسرة، منها ٣٧.٣٪ تقيم بمعدل أقل من شخص واحد في الغرفة الواحدة، و ٢١.٢٪ تقيم بمعدل شخص واحد في الغرفة الواحدة. وفي سنة ١٩٩٤ بلغ عدد الأسر ١.٢٦٦.٤٠٠ أسرة، أي بزيادة تبلغ ٢٨.٢٪ مما كان عليه سنة ١٩٨٥. ومع ذلك، ارتفعت نسبة الأسر اليهودية التي تقيم بمعدل أقل من شخص واحد في الغرفة الواحدة إلى ٤٣.٧٪ من إجمالي الأسر اليهودية. وارتفعت أيضاً نسبة الأسر اليهودية التي تقيم بمعدل شخص واحد في الغرفة الواحدة إلى ٢١.٥٪ من إجمالي الأسر اليهودية.

وتسهيلاً للمقارنة، نقول إن ٥٨.٥٪ من الأسر اليهودية كانت سنة ١٩٨٥ تقيم بمعدل شخص واحد أو أقل في الغرفة الواحدة، وارتفعت النسبة إلى ٦٥.٢٪ سنة ١٩٩٤، أي بزيادة تبلغ ١١.٤٪<sup>(٣٠)</sup> وجدير بالذكر أن نسبة الأسر العربية التي تقيم بمعدل شخص واحد أو أقل في الغرفة الواحدة لم تبلغ سنة ١٩٩٤ إلا ٢٣٪ من إجمالي الأسر العربية، أي ثلث النسبة عند اليهود.<sup>(٣١)</sup>

### الصناعة

احتراماً منا للمنهجية التي قامت عليها دراستنا للمراحل المختلفة، لناحية محاولة القيام بدراسة عمودية للقطاعات الأساسية بعد إنجاز قراءتنا الأفقية والإجمالية، سنعود ثانية إلى الصناعة، نظراً إلى أهمية هذا القطاع وخصوصيته، وذلك بحثاً عن التطور الذي طرأ على تركيبها الداخلي، وهي المسألة التي أوليناها عناية في الأجزاء الماضية من هذا النص، لكن من زاوية مختلفة.

أظهرت دراستنا للمراحل الماضية - ما قبل سنة ١٩٨٥ - ميل الصناعة الإسرائيلية بصورة دائمة نحو التمركز والتحول النوعي.<sup>(٣٢)</sup> فما هو مصير هذا الميل/المسار، ولا سيما مصير التمركز، بمعنى التحول نحو المنشآت الكبيرة الحجم من ناحية، وزيادة مساهمة الصناعات الكثيفة المهارة، كالإلكترونيات وما شابه، ودورها في توليد القيمة المضافة في الصناعة الإسرائيلية، من ناحية أخرى؟

### أ) تمركز الصناعة وتوسعها

(٣٠) "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٠. النسب مستخرجة.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٤١. النسب مستخرجة.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل بشأن العنوان، راجع: حسين أبو النمل، "الاقتصاد الإسرائيلي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، الفصل التاسع، وخصوصاً ص ٢٥١ - ٢٦٠.

تفيد معطيات سنة ١٩٩٤ بأن حركة الصناعة الإسرائيلية نحو التمرکز استمرت بوتائر عالية. ففي سنة ١٩٧٥، بلغ عدد المنشآت الصناعية التي توظف لديها ٥٠ عاملاً أو أكثر ٨٣٣ منشأة،<sup>(٣٣)</sup> وارتفع إلى ٨٧٧ منشأة سنة ١٩٨٥.<sup>(٣٤)</sup> أمّا في سنة ١٩٩٤، فقد بلغ عددها ١٢٣٥ منشأة، أي ١٤٠٪ من عددها سنة ١٩٨٥، و١٤٨٪ من عددها سنة ١٩٧٥.<sup>(٣٥)</sup>

شئنا العوده إلى سنة ١٩٧٥ لإظهار تفاوت وتيرة التمرکز وتسارعها في العقد التالي (١٩٨٥ - ١٩٩٤)، إذ تحققت نسبة ٨٩٪ من الزيادة المشار إليها، في حين حدث الباقي على مدار العقد الذي سبقه، أي في فترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥. لكن، أما من جديد في الفترة الأخيرة، على صعيد الصناعة الإسرائيلية، سوى المضي نحو التمرکز؟ صحيح أن عدد المنشآت الصناعية التي توظف ٥٠ عاملاً أو أكثر قد ارتفع كما ذكرنا أعلاه، لكننا نلاحظ في ثنايا الزيادة الإجمالية المحققة تبديلاً في حصة الفئات المختلفة المكونة للمنشآت التي توظف ٥٠ عاملاً أو أكثر، والتي تتوزع على فئات ثلاث: (١) المنشآت التي توظف ٥٠ - ٩٩ عاملاً؛ (٢) ١٠٠ - ٢٩٩ عاملاً؛ (٣) ٣٠٠ عامل أو أكثر.

وقد أظهر التحليل أن حصة الفئة الثالثة، حيث المنشآت الأضخم، تراجعت من ١٤٩ منشأة سنة ١٩٨٥ إلى ١٣٦ منشأة فقط سنة ١٩٩٤. وكذلك تراجع عدد العاملين فيها من ١٣٤.٧٠٠ عامل إلى ١١١.١٠٠ عامل. أمّا بالنسبة إلى الفئتين الأولى والثانية، فقد حدث العكس، إن لناحية عدد المنشآت أو لناحية عدد ما توظف لديها من عمال.<sup>(٣٦)</sup>

وترافق ما تقدم مع ظاهرة أخرى لافتة للنظر هي التوسع الهائل الذي شهده عدد المنشآت الصناعية التي توظف عمالاً فيها، والتي كان عددها سنة ١٩٨٥ لا يتعدى ١٠.٢٩٢ منشأة فقط،<sup>(٣٧)</sup> إذ وصل عددها سنة ١٩٩٤ إلى ١٩.٠٦٠ منشأة،<sup>(٣٨)</sup> وهي نسبة زيادة خرافية بأي معيار من المعايير. ومنعاً لسوء فهم ربما يذهب في اتجاه الاعتقاد أن هنالك حالة من التشرذم، نشير إلى ما يلي:

إن المنشآت الصناعية الإسرائيلية تتوزع على ثماني فئات: (١) المنشآت التي توظف ١ - ٤ عمال؛ (٢) ٥ - ٩ عمال؛ (٣) ١٠ - ١٩ عاملاً؛ (٤) ٢٠ - ٢٩ عاملاً؛ (٥)

(٣٣) "إحصاءات... ١٩٧٦"، ص ٣٩٣.

(٣٤) "إحصاءات... ١٩٨٦"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧١.

(٣٥) "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٣. النسب مستخرجة.

(٣٦) راجع المصدر في الحاشية رقم ٣٤، والمصدر في الحاشية رقم ٣٥.

(٣٧) راجع المصدر في الحاشية رقم ٣٤.

(٣٨) راجع المصدر في الحاشية رقم ٣٥.

٣٠ - ٤٩ عاملاً؛ (٦) ٥٠ - ٩٩ عاملاً؛ (٧) ١٠٠ - ٢٩٩ عاملاً؛ (٨) ٣٠٠ عامل أو أكثر.

ولقد هبط متوسط العاملين في الفئة الأولى من ٢.٨٢ إلى ٢.٦ من العمال. وهبط العدد في الفئة الثانية من ٦.٨ عمال إلى ٦.٦ عمال، وارتفع في الفئة الثالثة من ١٣.٤ عاملاً إلى ١٣.٦ عاملاً، وارتفع في الفئة الرابعة من ٢٤.١ عاملاً إلى ٢٤.٩ عاملاً، وهبط في الفئة الخامسة من ٣٨.٤ عاملاً إلى ٣٧.٣ عاملاً، وارتفع في الفئة السادسة من ٦٨.٣ عاملاً إلى ٦٩.١ عاملاً، وهبط في الفئة السابعة من ١٦٣.٧ عاملاً إلى ١٥٨.٧ عاملاً، وهبط في الفئة الثامنة والأخيرة من ٨٩٠ عاملاً إلى ٨١٧ عاملاً.<sup>(٣٩)</sup>

لقد تكررت كلمتا "هبط" و"ارتفع" أكثر من مرة واحدة. ومع ذلك، فإن جميع حالات الهبوط أو الارتفاع كانت طفيفة جداً. وثمة حالة واحدة لافتة بهبوطها هي حالة المنشآت التي توظف ٣٠٠ عامل أو أكثر، إذ هبط متوسط العاملين في المنشأة الواحدة منها بنسبة ٨.٣٪.

كخلاصة أولية، وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إننا أمام أمر جديد هو توسع هائل في عدد المنشآت الصناعية، وتزايد كبير جداً في وزن المنشآت التي توظف ما يتراوح بين ٥٠ عاملاً و٢٩٩ عاملاً، وفي الوقت نفسه تضائل ملحوظ في ثقل المنشآت الصناعية الضخمة التي توظف الواحدة منها في المتوسط ما يزيد عن ٣٠٠ عامل.

### ب) القطاع العام والقطاع الخاص في الصناعة

إن الأمر الجديد المشار إليه يجب أن يُقرأ انطلاقاً من أمر جديد آخر شهدته فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤، وهو تزايد في وزن القطاع الخاص في مقابل ضموه بالمقدار ذاته في وزن القطاع العام، إن لناحية ما يشغله من عمال أو لناحية ما يملكه من مؤسسات. وقد ارتفع نصيب القطاع الخاص من العمالة الصناعية من ٦٦.٦٪ سنة ١٩٨٥<sup>(٤٠)</sup> إلى ٧٧.٨٪ سنة ١٩٩٤<sup>(٤١)</sup>، وهبط في المقابل نصيب القطاع العام بالنسبة نفسها؛ إذ بلغ ٢٢.٢٪ فقط سنة ١٩٩٤ في مقابل ٣٣.٤٪ سنة ١٩٨٥.

والحال هذه، يكون وزن كل من القطاعين العام والخاص سنة ١٩٩٤ قد عاد إلى نقطة قريبة مما كان عليه سنة ١٩٦٥؛ إذ كان نصيب القطاع العام من العمالة

(٣٩) جميع المتوسطات مستخرجة من البيانات الواردة في المصادر المدرجة في الحواشي ٣٣ - ٣٥.

(٤٠) "إحصاءات... ١٩٨٦"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧١.

(٤١) "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٣.

إننا نستخدم تعبير القطاع العام تجاوزاً للدلالة فقط على ملكية الدولة والهستدروت معاً.

الصناعية ٢٤.٩٪،<sup>(٤٢)</sup> وهو رقم قريب من نصيبه سنة ١٩٩٤ (٢٢.٢٪). أمّا نصيب القطاع الخاص من العمالة الصناعية فكان، بناء على ذلك، ٧٥.١٪ (سنة ١٩٦٥) و٧٧.٨٪ (سنة ١٩٩٤). وجدير بالذكر أن الحديث يدور فقط حول العمالة الصناعية في المنشآت التي توظف لديها عمالاً مأجورين.

تنبع أهمية النقطة السابقة من كونها تقرر حدود التبدلات التي جرت وتجري، وبالتالي تخرج المسألة التي هي في قيد النقاش من إمكان سوء فهم باتجاهين: الأول أن العودة إلى القطاع الخاص جزء من دعوة داخلية وخارجية إلى التخصيص، والآخر أن هناك ميلاً "يمينياً" مستجداً مع عودة اليسار إلى السلطة في إسرائيل، وهذا محل مفارقة لا تقل عن مفارقة نمو وزن القطاع العام في فترة حكم اليمين. وبين هذا وذاك، لا بد من تذكّر أن وزن "اليمين" سياسياً في إسرائيل سنة ١٩٦٥ لم يكن هو السبب وراء الهامش المشار إليه والمتروك للقطاع العام، والذي كان أقل مما كان عليه سنة ١٩٨٥، أي بعد مرور نحو ثمانية أعوام على وصول اليمين إلى السلطة.

أردنا من وراء الاستدراك السابق محاولة تخليص ما حدث ويحدث، من ممارسات رصينة جداً على الصعيد الاقتصادي، من لعبة السياسة الجارية، ووضعها في نصابه الصحيح، لناحية أنه محكوم بسياسة عليا ورؤى كانت تقدر مصالح إسرائيل في كل مرحلة من مراحل تطورها، وتقوم على احترام المعطيات الفنية والمعايير الصحيحة الملائمة للشروط الموضوعية، انطلاقاً من هدف واضح يسمو على اللعبة الحزبية والسياسة اليومية. وإذا كان من حضور للأطروحات الاقتصادية الفكرية المختلفة، فدائماً من خلال المعايير والمنطق وخصوصية التجربة لا من خارجها جميعاً.

بكلمة أخرى، قامت السياسة الاقتصادية على تكامل دور كل من القطاعين العام والخاص طوال فترة ١٩٤٨ - ١٩٩٤، وذلك ضمن استراتيجية واحدة. وإذا كان قد جرى تعديل في نسبة المساهمة، لفترة من الفترات، فانطلاقاً من دخول إسرائيل تحديات - طموحات كبيرة فرضت الاستجابة لها اللجوء إلى إمكانات القطاع العام، الذي أُلقي عليه، ولعقدين متتاليين (صدف أن اليمين لم يغب خلالهما عن السلطة)، عبء تحويل الاقتصاد الإسرائيلي كما ونوعاً، وهو ما كان.

لكن ما أن انتهت المرحلة بنجاح، وشق القطاع العام الطريق وعبدها، حتى عادت الأمور إلى سابق عهدها، وخصوصاً لناحية إعادة التناسب بين وزن كل من القطاعين العام والخاص في الصناعة الإسرائيلية، الذي عاد سنة ١٩٩٤ إلى ما كان عليه تقريباً سنة ١٩٦٥، كما أوضحنا آنفاً. ويعني ما تقدم، ضمن ما يعنيه، أن للقطاع العام حتى الآن مكانته المحفوظة التي نجد تعبيراً عنها في استمرار سيطرته، سنة ١٩٩٤، على ما

(٤٢) "إحصاءات... ١٩٦٧"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٥. النسب مستخرجة.

يتراوح بين خمس اليد العاملة الصناعية وربعها، وعلى نحو ٢.٧٪ من المنشآت الصناعية في إسرائيل.

يتضح لنا من مقارنة حصة القطاع العام من اليد العاملة في الصناعة وحصته من المنشآت الصناعية (٢٢.٢٪، ٢.٧٪) أن الصناعات الأضخم - الأكثر تمركزاً والأعلى إنتاجية قياساً بنسبة قوة العمل الموظفة لديها - ما زالت في يد القطاع العام. فقد بلغ متوسط عدد العاملين في منشآت القطاع العام ١٥٧ عاملاً في المنشأة الواحدة. وتتوزع هذه المنشآت إلى المنشآت التابعة للهستدروت بمتوسط يبلغ ١٠١ من العمال، والمنشآت التابعة للدولة وقد بلغ متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة منها ١٢٣٠ عاملاً.<sup>(٤٣)</sup>

والحال هذه، نكون أمام رأسمالية دولة أكثر مما نكون أمام قطاع عام بالمفهوم الشائع للكلمة، وخصوصاً في الأوساط الفكرية العالم - ثالثية. ولعل من المفيد التذكير بأن الصناعات التابعة للقطاع العام عموماً، وللدولة على وجه الخصوص، هي الأكثر اهتماماً بالسوق الخارجية، ولم يكن عبثاً إطلاق صفة الصناعات التصديرية عليها. ويعني ما تقدم بدهاة أن الحديث عن درجة عالية من التمركز مقصود به، بنسبة كبيرة، المؤسسات التابعة للدولة، وللهستدروت بدرجة أقل.

### ج) التحولات النوعية وتطور مستوى الإنتاجية

أظهر فحص الحراك في الوزن النسبي لمختلف الصناعات ميلاً مستمراً نحو تزايد ثقل الصناعات المتطورة في توليد القيمة المضافة في الصناعة الإسرائيلية. ونشير هنا إلى ارتفاع ثقل الوزن النسبي للكيمياء والإلكترونيات والكهربائيات في الإنتاج الصناعي من ١٢٪ إلى ١٩.٧٪ في ٢٨.٩٪ للسنوات ١٩٦٥ و ١٩٧٥<sup>(٤٤)</sup> و ١٩٨٥<sup>(٤٥)</sup> على التوالي. وارتفعت النسبة سنة ١٩٩٢ إلى ٣٢.٥٪ (لم تتوفر أرقام سنتي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ بشأن هذه النقطة).<sup>(٤٦)</sup> وما تقدم يؤكد استمرار المنحى الآنف الذكر الذي بدأ مبكراً، كما أسلفنا.<sup>(٤٧)</sup>

(٤٣) المتوسطات مستخرجة في ضوء المعطيات الواردة في: "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٣.

(٤٤) مستخرج في ضوء "إحصاءات... ١٩٧٨"، ص ٤٥٨.

(٤٥) مستخرج في ضوء "إحصاءات... ١٩٨٦"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٣.

(٤٦) مستخرج في ضوء "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٥.

(٤٧) يجب التعامل بقدر من الحذر مع الأوزان النسبية، نظراً إلى التبدلات التي طرأت وتطراً على مضمون المسميات، مثل الإنتاج الصناعي الذي حذف منه الألماس وأضيف إلى التجارة في السنوات الأخيرة. ويجب الحذر أيضاً حيال ما إذا كان الحديث يدور حول الإنتاج الصناعي كله أم حول إنتاج المؤسسات التي تشغل عمالاً لديها، وأحياناً المؤسسات التي توظف خمسة عمال أو يزيد. والدعوة إلى الحذر لا تلغي الاتجاه العام الذي يصب الحديث فيه.



نشير في سياق ما سبق إلى أن الإنتاج الصناعي سنة ١٩٩٤، مقوّمًا بالمقادير الثابتة، كان أكبر مما كان عليه سنة ١٩٨٥ بنحو ٤٥٪، علماً بأن قوة العمل في الصناعة سنة ١٩٩٤ لم تكن أكبر مما كانت عليه سنة ١٩٨٥ إلا بـ ٢٤٪ تقريباً، وهذا أمر يشير إلى ارتفاع إنتاجية العمل في الصناعة، التي كانت بدورها جزءاً من ارتفاع إنتاجية العمل بصورة عامة.<sup>(٤٨)</sup>

من المفيد في هذا المجال الإشارة إلى حقيقة مهمة فحواها أن نمو إنتاجية العمل في قطاع الصناعة كان أعلى كثيراً من نمو إنتاجية العمل في الاقتصاد ككل. ونستدل على ما تقدم من توزيع أسباب النمو على إنتاجية العمل من ناحية وعلى ما عدا ذلك من عوامل من ناحية أخرى. واستناداً إلى ما ورد أعلاه من بيانات، فإن نسبة ٤٦.٦٪ من النمو في الإنتاج الصناعي تعود إلى ارتفاع إنتاجية العمل في الصناعة،<sup>(٤٩)</sup> في حين أن هذا العامل لم يساهم إلا بـ ٢٥.٧٨٪ من نمو إجمالي الإنتاج.<sup>(٥٠)</sup>

وعلى ذلك، فإن وتيرة رفع الإنتاجية في القطاع الصناعي خلال فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ كلها تبلغ نحو ١.٨ ضعف وتيرة رفع الإنتاجية في الاقتصاد ككل. ولعل التفاوت المشار إليه تفاوت طبيعي، وذلك على قاعدة أن قطاع الصناعة كان، بحكم قابليته/طبيعته، القطاع الأكثر استيعاباً لمنجزات العلم وكثافة الترسل. ولا يوفر ما تقدم تفسيراً للتفاوت القائم فحسب، بل يوفر أيضاً تأكيداً أن تحول إسرائيل نحو الصناعات الكثيفة المهارة، كما هو معلن منذ نحو عقدين،<sup>(٥١)</sup> كان في الاتجاه الصحيح. وقد عنى من جانب آخر أنه كان تحولاً نحو الصناعات الأعلى إنتاجية أيضاً.

لقد أوضح تناولنا تطورات فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ أكثر من مؤشر من المؤشرات المهمة جداً، من ذلك ارتفاع درجة التشغيل ومعدل إنتاجية العمل في الاقتصاد ككل، مع أرجحية خاصة لقطاع الصناعة الذي حقق معدل إنتاجية أفضل مما عداه. وكما هو واضح، فقد أخذنا دالة الإنتاجية انطلاقاً من مقدار التناسب أو التفاوت بين قوة العمل ونمو الإنتاج، وأخذناها أيضاً انطلاقاً من أن التفاوت بينهما، إيجابياً، لا بد من

(٤٨) إنتاجية العمل مستخرجة في ضوء البيانات الواردة في: "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٧. لكن يرجى ملاحظة أن المصدر المذكور أعطى سنتي أساس هما ١٩٨٣ و١٩٨٩. وقد استخرج المؤلف سنة الأساس ١٩٨٥ بناءً عليهما.  
(٤٩) جرى احتساب إنتاجية العمل في الصناعة بوصفها الفارق بين نمو الإنتاج الصناعي ونمو قوة العمل المأجور في الصناعة.

(٥٠) راجع أعلاه الحاشيتين ٤ و ٥، والمعلومات الواردة في النص بناءً عليهما.  
(٥١) لمزيد من التفصيلات، أنظر: أبو النمل، مصدر سبق ذكره، الفصل الخاص بـ "السياسة العلمية والبحث العلمي"، ص ١٧٣، وخصوصاً القسم الثاني الذي يحمل عنوان "السياسة والتجربة العلمية بعد ١٩٤٨: الخيار النوعي الأشمل أو التفوق في ماهية التفكير والتخطيط"، ص ١٧٦ - ١٨٦.

أن يعزى إلى عوامل أخرى تتراوح بين رفع درجة الترسل وكثافة توظيف العمل. وفي حين أن نسبة نمو إجمالي قوة العمل كانت تساوي ٧٤.٢٪ من نسبة نمو إجمالي الإنتاج، والباقي، أي ٢٥.٨٪، يعود إلى عامل الترسل والعلم،<sup>(٥٢)</sup> فإن التوزيع في قطاع الصناعة كان بواقع ٥٣.٣٪ لعامل العمل، وما بقي، أي ٤٦.٧٪، يعود إلى ما عدا ذلك من عوامل تطوير.<sup>(٥٣)</sup> وما يستحق الإضافة هو أن التحول المشار إليه كان في تسارع، والدليل على ذلك النتائج المحققة في النصف الثاني من العقد المذكور، مقارنة بالنتائج الإجمالية للعقد كله.

استناداً إلى الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية، التي اتخذت سنة ١٩٨٩ سنة أساس، أي ١٠٠ درجة، فإن الإنتاج الصناعي سنة ١٩٩٤ مقوماً بالمقادير الثابتة بلغ ١٤٠.٩ درجة، في حين لم تبلغ قوة العمل المأجور في الصناعة للفترة نفسها إلا ١١٦ درجة. وبناء عليه، فإن مساهمة العمل بلغت ٣٩٪ فقط خلال سنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٤، أي النصف الثاني من الفترة، في مقابل ٥٣.٣٪ في الفترة ككل (١٩٨٥ - ١٩٩٤). أما مساهمة العوامل الأخرى، من علم وترسل، فكانت خلال النصف الثاني من الفترة ٦١٪ في مقابل ٤٦.٧٪ خلال الفترة ككل.<sup>(٥٤)</sup>

خلاصة القول، إن دالة الإنتاج في الاقتصاد الإسرائيلي ككل أصبحت، على نحو متزايد، أكثر ارتباطاً بعامل التوظيف الرأسمالي والعلمي من ارتباطها بحجم الموارد البشرية، وقوة العمل بينها على وجه التحديد، وأنها في قطاع الصناعة أكثر بروزاً مما هي في المجالات الأخرى. كما أنها في تسارع، إذ يلاحظ بوضوح أن النتائج المحققة على هذا الصعيد كانت في النصف الثاني من فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ أعلى بنحو الثلث مما كانت عليه في النصف الأول من الفترة نفسها.

يمكن، في ضوء ما تقدم، القول إن حجم الإنتاج في إسرائيل بدأ يجد حريته من قيد الكم البشري، وعلى نحو متزايد، في تكثيف استخدام العلم ورؤوس الأموال. ولعل هذا يفسر لنا كيف أن دولة في حجم إسرائيل تنتج ما يساوي أو ما يزيد، كما ونوعاً، عن إنتاج دولة أخرى ربما يبلغ عدد سكانها عشرة أضعاف عدد سكان إسرائيل. ومن دون خروج عن الشأن المحدد للبحث، لا بد من التنويه بأنه إذا جاز لنا تقويم حجم الإنتاج الكبير انطلاقاً من الحجم السكاني القليل، فإن تقدير الأخير والنظرة إليه يجب

(٥٢) بناء على الحاشية رقم ١٤، بلغ نمو الناتج المحلي ٥٤.٣٪، وبناء على الحاشية رقم ٤، نمت قوة العمل خلال الفترة نفسها بـ ٤٠.٣٪ فقط، أي ما يساوي ٧٤.٢٪ من النسبة التي نما بها الناتج المحلي.

(٥٣) بناء على الحاشية رقم ٤٨، نما الإنتاج الصناعي خلال فترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ بـ ٤٥٪. أما قوة العمل المأجور في الصناعة، فنمت بـ ٢٤٪ فقط، أي ما يساوي ٥٣.٣٪ من نسبة نمو الإنتاج الصناعي.

(٥٤) "إحصاءات... ١٩٩٥"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٧. نسب المساهمة مستخرجة.

أن ينطلقا من حجم الإنتاج الكبير الذي يستند إليه.

### ضريبة التطور: أزمة فيض الإنتاج

نعم، لقد وجد الإنتاج الإسرائيلي في تكثيف العلم ورؤوس الأموال حريته من قيد الكم البشري وعلى نحو متزايد، لكن هذه الحرية تجعله بالدرجة نفسها أسير قيد آخر، بل أزمة أخرى طالما عانتها وتعانيها الاقتصادات المشابهة؛ عنيانا بذلك أزمة فيض الإنتاج، التي تنجم عادة عن التفاوت بين وتيرة نمو الطاقة الإنتاجية ووتيرة نمو الطاقة الاستهلاكية. والحال هذه، فإن اكتمال العملية الاقتصادية مرهون بحل قيد السوق الذي أدى، ويؤدي دائماً، إن من ناحية المبدأ أو بالنسبة إلى إسرائيل على نحو أشد، دور المحدد القسري الذي تحاول تجاوزه من خلال السياسة. وهنا تتوقف مهمة هذا النص الاقتصادي لتبدأ مهمة بحث من نوع آخر.

يمكن الافتراض أن برنامج التنمية، واستطراداً رفع الإنتاجية، هما عملية مستمرة، الأمر الذي يعني استمرار أزمة فيض الإنتاج والحاجة إلى توسيع السوق، وهذا تحد دائم أمام إسرائيل كان عليها أن تستجيب له. وإذ نقول إنه تحد دائم ففي الذهن أن التفاوت الظاهر والدائم بين توسيع السوق وارتفاع/تزايد الإنتاج سيبقى مستمراً. وما تقدم ليس افتراضاً نظرياً مجرداً، بل هو واقع محقق وإمكان قائم في ضوء توفر شروطه الموضوعية، ويعني أن الأزمة المشار إليها أزمة دورية ودائمة، وأنها لن تجد حلاً لها خارج تحقيق التناسب المطلوب بين عملية الإنتاج وعملية الاستهلاك.

### تجذر نزعة التوسع والاندماج مع الخارج

لقد سجلنا أعلاه حقيقة أن وتيرة النمو خلال العقد الأخير كانت في تسارع، إذ كانت في نصفه الثاني أعلى مما كانت عليه في نصفه الأول. لكن في العقد الأخير، كما في العقود التي سبقت، استمرت الظواهر نفسها، وإن أخذت حجماً أكبر، ودرجة أعلى من النضج، ووتيرة أكثر تسارعاً. وإذا كان هذا يؤكد شيئاً فإنما يؤكد أن الاقتصاد الإسرائيلي سار ويسير ضمن نسق جرى تأسيس مكوناته وترسيخها قبل العقد الأخير بفترة طويلة. ومن أبرز الظواهر القديمة/الجديدة، محل الحديث، ظاهرة فيض الإنتاج التي ولدت، وتولّد عادة، ظاهرة مرافقة موضوعياً هي نزعة التوسع والاندماج مع الخارج.

إن هذه الظاهرة ليست قائمة فحسب، بل هي في تنام متسارع. ونجد تأكيداً لما

تقدم في تطور نسبة تجارة إسرائيل الخارجية إلى الناتج المحلي، إذ ارتفعت من ٤٣٪ سنة ١٩٥٣ إلى ٥٥٪ سنة ١٩٦٣ و ٧٦٪ سنة ١٩٧٣ و ٧٦٪ أيضاً سنة ١٩٨٣ و ٩٣٪ سنة ١٩٩٣ و ٩٦٪ سنة ١٩٩٤. على ذلك، تكون النسبة قد ارتفعت بين سنتي ١٩٥٣ و ١٩٩٤ من ٤٣٪ إلى ٩٦٪<sup>(٥٥)</sup>. إننا والحال هذه أمام تجارة خارجية، بالمعنى الشامل للكلمة، تكاد تكون مساوية للناتج المحلي. ونحن نعرف بصورة قاطعة أنه لا يجوز الجمع بين السالب والموجب، وأن ما يترسب في الاقتصاد، بالمعنى التقني، هو رصيد الاستيراد، لكن:

ألا يؤشر هذا إلى أمر أكثر أهمية ويقع في نطاق الاقتصاد السياسي، وهو الزيادة المتسارعة في اعتماد إسرائيل على الخارج، لا بمعنى المساعدات - وهي الأبسط في أية حال، وذات أهمية نسبية متراجعة - بل بمعنى اندماج إسرائيل، كنظام حياة، في الخارج؟ بكلمة أخرى، ألا يؤشر هذا إلى تحول إسرائيل الداخل إلى آلة إنتاجية هائلة، في حين يقوم الخارج بدور مصدر المدخلات ووجهة المخرجات بنسبة عالية في آن واحد؟ إن هذا الاعتبار، وإن كان بحاجة إلى فحص اقتصادي وسياسي دقيق جداً، يشكل حتماً حجر الرchy في أي تناول للمحددات القسرية في اقتصاد إسرائيل السياسي، وخصوصاً لناحية حدود ومحدودية مناورتها تجاه الخارج، التي أصبحت، وعلى نحو متزايد، تأخذ اسم التطبيق. مرة أخرى، تتوقف هنا مهمة هذا النص الاقتصادي لتبدأ مهمة بحث من نوع آخر.

### خلاصات ختامية

لقد قال النص الفكرة الرئيسية وأظهر النسق العام الذي حكم ويحكم التجربة محل البحث، حيث كان الحصيلة الإجمالية لما جرى عرضه. ولئن تم الاكتفاء، لأكثر من سبب، بالرئيسي والإجمالي، فإن ما يجب تأكيده هو أن القراءة التفصيلية لمختلف أبعاد الموضوع وجوانبه قد تمت؛ هذه القراءة، التي لم تظهر مباشرة في هذا النص وإن شكلت خلفيته، أكدت الحصيلة الإجمالية المشار إليها، إن لناحية المنجزات التي حققها الاقتصاد الإسرائيلي، أو لناحية المعضلات الجديدة التي بدأ يواجهها موضوعياً.

وخلاصةً، يمكن القول إن إسرائيل هي الآن، أكثر من أي وقت مضى، أمام دورة إنتاجية كاملة محكومة بشروط ومحددات موضوعية أصبحت أكبر حجماً وأكثر تطوراً ورسوخاً، وبالتالي أقل قابلية ومرونة من أن تستجيب أو أن تتكيف بسهولة إزاء ما يعاكس النسق العام الذي صار على تجذر كاف. وكأية تجربة اجتماعية، فإنها حصيلة لها منجزاتها الواضحة جداً، لكن لها أيضاً معضلاتها النوعية/البنوية التي

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٢، بالنسبة إلى الصادرات والواردات والناتج المحلي. النسب وإجمالي التجارة الخارجية مستخرجة.

يخطئ كثيراً من يقلل من أهميتها إذ يقرؤها خارج مستوى التطور العام الذي وصل الاقتصاد الإسرائيلي إليه.

وعلى قاعدة أن للبحث صلة، يرجو الكاتب أن يكون وفي بوعد، إن لناحية أن يكون النص وحدة قائمة بذاتها، مهمتها قول الفكرة الاقتصادية المطلوبة منها، أو لناحية أن يشكل النص أساساً للبحث في موضوع آخر، أكثر أهمية واتساعاً، وهو اقتصاد إسرائيل السياسي. وإذا كنا قد أجبنا عن حقيقة الدورة الإنتاجية، فإن السؤال يبقى مفتوحاً بشأن كيفية إكمال حلقة الدورة الاقتصادية ككل، بمعنى تحقيق التوازن بين الطاقة الإنتاجية المتنامية والطاقة الاستهلاكية الأقل نمواً.

يطرح ما تقدم جدلية العلاقة بين الداخل والخارج، مع ما لكل واحد منهما من تعقيدات وتداخلات تجعل من حركة مختلف الدورات، على مختلف المستويات - من اجتماعية وسياسية - أقل انتظاماً وتناغماً من المطلوب مع الدورة الإنتاجية. ففي موازاة حرية إسرائيل داخلياً، هناك أكثر من قيد يحكم اندماجها أكثر مع الخارج. وإذا كانت الدورة العلمية، والمعيشية منها تحديداً، تسير بوتيرة عالية جداً، فإن ديناميات باقي عناصر الدورة الاجتماعية مختلفة نسبياً، واستطراداً، فإن حركتها ليست على الدرجة نفسها من التناغم. وهنا تصبح مكانة السياسة، وقبلها الأيديولوجيا، أكثر حضوراً، وهذا شأن - على مكانته العالية، ولربما بسبب ذلك - خارج مهمات هذا النص والبحث الحالي الذي له صلة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>